الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
www.fra.gov.eg

إفصاحات الاستدامة والمناخ: من الالتزام إلى الجودة 2025

رؤيتنا

ترسيخ مكانة الهيئة العامة للرقابة المالية بوصفها رائدًا إقليميًا في مجال التمويل المستدام، وبناء منظومة مالية مرنة وشاملة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية، تسهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي.

مهمتنا

تعزيز دمج ممارسات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي في مصر، من خلال إرساء معايير تنظيمية مُحكمة، وتشجيع الابتكار، ودعم الشفافية والمساءلة في كافة المؤسسات المالية، بما يسهم في تحقيق التقدم علي المستوي البيئي والاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

ركائز الإفصاح الفعّال: ما الذي يحتاجه السوق لاتخاذ قرارات مستنيرة؟

واضحة

تقدم معلومات دقيقة ومفهومة.

قابلة للمقارنة

تسمح بتقييم الأداء بين الشركات والقطاعات.

مرتبطة بالأثر المالي

توضح كيف تؤثر ممارسات الاستدامة والتغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة.

مدعومة بالأدلة

تشمل سياسات وبيانات ومؤشرات أداء قابلة للتحقق.

مُعتمدة

تعكس مسؤولية والتزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

الإطار التنظيمي: تفاصيل متطلبات الإفصاح وفقًا للقرارين (107) و(108)

المعيار	قرار مجلس الإدارة رقم (107) لسنة 2021	قرار مجلس الإدارة رقم (108) لسنة 2021
نطاق التطبيق	الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية	الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية
إفصاحات ESG	**إلزامي** للشركات التي لا يقل رأس مالها أو صافي حقوق ملكيتها عن **100 مليون جنيه**.	**إلزامي** لجميع الشركات المقيدة (بدون حد أدنى لرأس المال).
إفصاحات المناخ (TCFD)	**إلزامي** للشركات التي لا يقل رأس مالها أو صافي حقوق ملكيتها عن **500 مليون جنيه**.	**إلزامي** للشركات التي لا يقل رأس مالها أو صافي حقوق ملكيتها عن **500 مليون جنيه**.

NotebookLM

المنهجية المستخدمة في تقييم الافصاحات

- تم إعداد تقرير إفصاحات الاستدامة والمناخ بالاعتماد على منهجية تقييم متكاملة تم تطويرها في ضوء مراجعة وتحليل عدد من النماذج والممارسات الدولية المعتمدة في مجال تقييم الإفصاحات المستدامة والمناخية.
- أسفرت هذه المراجعة عن الاستقرار على النموذج الإندونيسي كإطار مرجعي رئيسي، نظرًا لتقاربه مع طبيعة السوق والبيئة التنظيمية في مصر، مما يجعله أكثر ملاءمة للتطبيق مقارنة بنماذج أخرى.
- تم تعديل النموذج المختار وتكييفه بما يتوافق مع الخصوصية التشريعية والرقابية المصرية، وذلك اتساقًا مع متطلبات ومرتكزات قراري الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (١٠٧) و(١٠٨) لسنة ٢٠٢١.

إطار التحليل المعتمد وفئات الشركات محل التقييم

التحليل الكمي

يركز على قياس مدى التزام الشركات بتقديم الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة(ESG) ، بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD)، مع تحديد مستويات الامتثال المختلفة.

التحليل الكيفي

يتناول تقييم محتوى الإفصاحات بصورة تفصيلية، من خلال تحليل عمق وجودة المعلومات المقدمة.

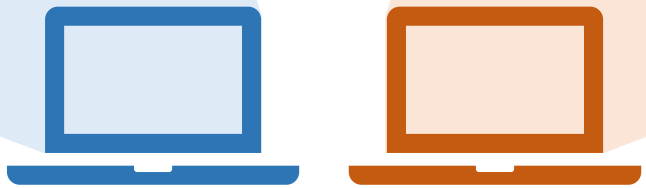

- يتم إجراء التحليلين الكمي والكيفي من خلال تقسيم الشركات محل الدراسة إلى فئتين رئيسيتين وفقًا لحالة القيد بالبورصة المصرية:

الفئة الأولى: الشركات المالية غير المصرفية غير المقيدة بالبورصة المصرية، وفقًا للقرار رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٢١، ويتم تصنيفها حسب قطاعات الأنشطة التالية:

الفئة الثانية: الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقًا للقرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٢١، والتي يتم تقسيمها إلى:

1

قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

2

قطاعات أخرى مدرجة بالبورصة

معايير تقييم جودة الافصاحات

تم تحديد خمسة معايير رئيسية لقياس جودة تقارير الإفصاح، مع مراعاة اختلاف الأوزان النسبية لكل معيار وفقًا لأهميته في التقييم.

تم تقسيم هذه المعايير إلى مستويين للتقييم:

معياريين للتطبيق على مستوى كل مؤشر:

- **معيار الدقة والوضوح – وزن نسبي 40%**
- **معيار الفاعلية – وزن نسبي 20%**

ثلاثة معايير للتقييم على مستوى التقرير ككل:

- **معيار التوقيت – وزن نسبي 15%**
- **معيار الموثوقية – وزن نسبي 15%**
- **معيار المرفقات الداعمة – وزن نسبي 10%**

المعيار	مستوى التطبيق	الوزن النسبي	الهدف الرئيسي
الدقة والوضوح	على مستوى كل مؤشر	40%	إلى أي مدى يتم تقديم تفسيرات صحيحة وكاملة (أو بيانات) لدعم الكشف عن المعلومات في تقارير الاستدامة؟ وإلى أي مدى يتم تقديم الإجابة على كل مؤشر أداء رئيسي (KPI) بشكل واضح ومفهوم، مدعومة بالتفاصيل والسياق المناسب لضمان الفهم الكامل؟
الفعالية	على مستوى كل مؤشر	20%	هل تعكس الاجابة وجود تطبيق فعلي وملموس للسياسات أو الأنشطة التي تم ذكرها، بما يدل على فعاليتها على أرض الواقع؟
التوقيت	على مستوى التقرير ككل	15%	متي تم ارسال التقرير منذ تاريخ استقبال التقارير؟
الموثوقية	على مستوى التقرير ككل	15%	هل تم اعتماد التقرير وختمها رسميًا من مجلس إدارة الشركة بما يعزز موثوقيتها ومصداقيتها؟
المرفقات الداعمة	على مستوى التقرير ككل	10%	هل تم ارفاق المستندات أو ادلة داعمة مع الإفصاح التي تساعد على التحقق من صحة المعلومات وتعزيز مصداقيتها؟

نطاق التقييم وتصنيف الأداء

تم تصنيف نتائج التقييم وفق خمس فئات رئيسية تعكس مستوى التزام الشركات وجودة الإفصاحات المقدمة:

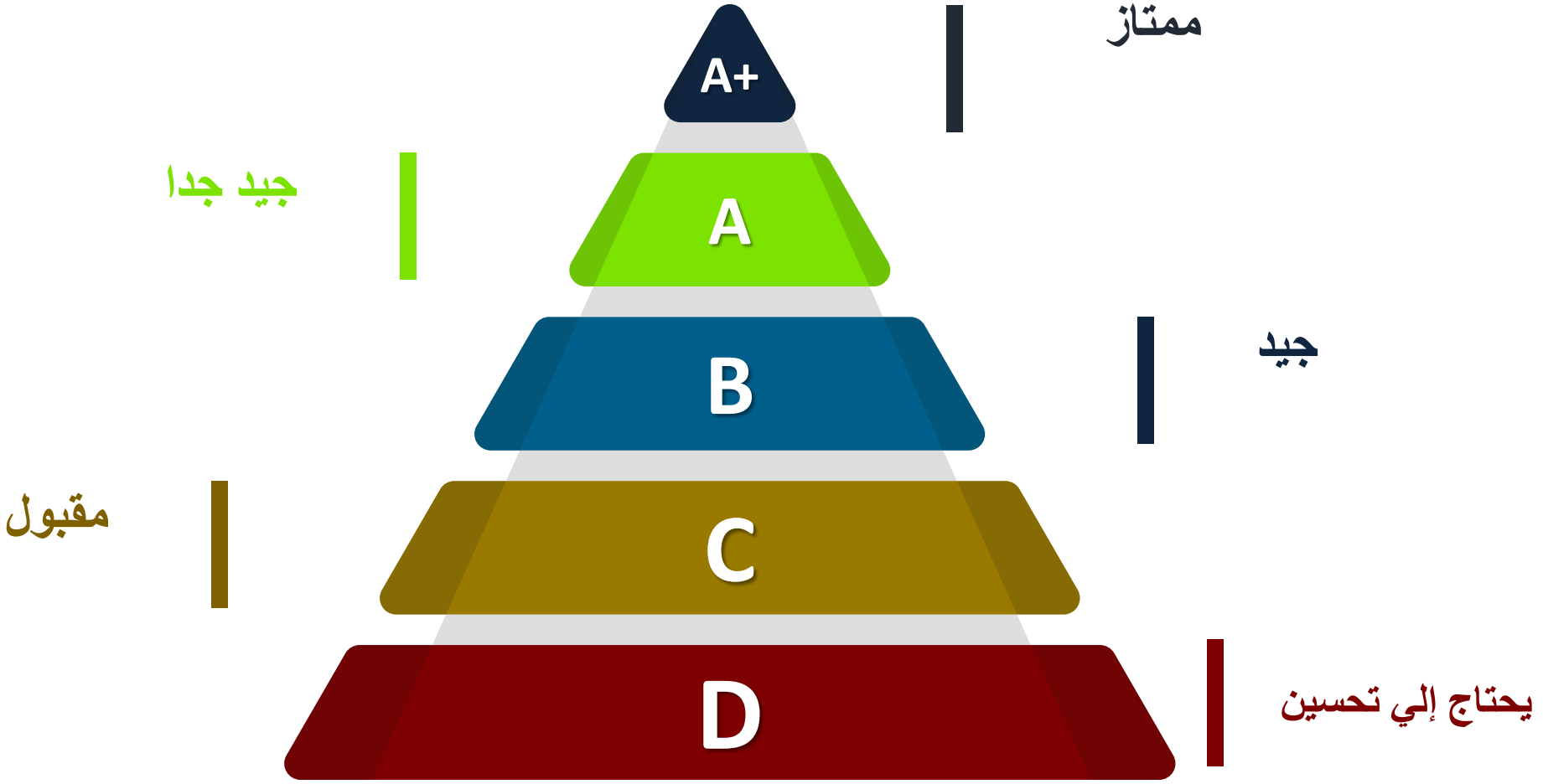

الملاحظات والأخطاء المشتركة في الإفصاحات

- ضعف الفاعلية: أظهرت نتائج التقييم أن معظم الشركات حصلت على درجات منخفضة جدًا في معيار الفاعلية، مما يشير إلى أن الشركات لا توضح بشكل كافٍ أثر السياسات والممارسات على الأداء الفعلي على أرض الواقع، الأمر الذي يقلل من قيمة الإفصاح وفاعليته في توضيح الإنجازات أو التحديات.

- انخفاض مستوى الموثوقية: أظهرت نتائج التقييم أن العديد من التقارير غير معتمدة أو غير مختومة رسميًا من مجلس الإدارة، مما يقلل من مصداقية الإفصاح ويؤثر على ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المقدمة.

- غياب المرفقات الداعمة: تبين أن كثير من الشركات لم تُرفق مرفقات داعمة أو مستندات توضح وتدعم المعلومات الواردة في الإفصاح، مما يقلل من وضوح البيانات وقابليتها للتحقق.

الملاحظات والأخطاء المشتركة في الإفصاحات

- تدني النتائج الإجمالية: معظم الشركات تقع في المستويات الدنيا من التقييم، مما يعكس قصورًا عامًا في جودة الإفصاح والالتزام بأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال.

- الالتزام لا يعكس الجودة: على الرغم من ارتفاع نسبة الالتزام بإعداد الإفصاحات، إلا أن درجة الجودة فيها منخفضة بشكل كبير، حيث يظهر أن الالتزام غالبًا يكون شكليًا دون تقديم محتوى مفيد أو معلومات قابلة للتحقق.
- نقص التفصيل والتوضيح في الإجابات:
  - ✓ قيام بعض الشركات بالإجابة بنعم أو لا فقط، دون تقديم شرح أو توضيح مدى فاعلية السياسة أو الممارسة على أرض الواقع.
  - ✓ تكرار نفس الإجابة في جميع الأسئلة، أو تقديم إجابات لا علاقة لها بالسؤال المطروح.
  - ✓ استخدام روابط إلكترونية عامة دون توضيح محتواها أو ما تشير إليه، وغالبًا ما تكون غير مرتبطة بالسؤال المطروح، وأحيانًا لا تعمل عند محاولة الوصول إليها.
  - ✓ استخدام عبارات عامة وشائعة مثل: "جاري العمل على ذلك"، "تسعى الشركة في ذلك"، "ستقوم الشركة بذلك مستقبلًا"، دون تقديم تفاصيل فعلية أو خطوات ملموسة.
  - ✓ وضع نقطة أو أي محتوى شكلي في خانة الإجابة لمجرد ملء الخانة، دون الاهتمام بجودة الإفصاح أو تقديم معلومات حقيقية.

الملاحظات والأخطاء المشتركة في الإفصاحات

- تدني النتائج الإجمالية: معظم الشركات تقع في المستويات الدنيا من التقييم، مما يعكس قصورًا عامًا في جودة الإفصاح والالتزام بأفضل الممارسات المعتمدة في هذا المجال.

- الالتزام لا يعكس الجودة: على الرغم من ارتفاع نسبة الالتزام بإعداد الإفصاحات، إلا أن درجة الجودة فيها منخفضة بشكل كبير، حيث يظهر أن الالتزام غالبًا يكون شكليًا دون تقديم محتوى مفيد أو معلومات قابلة للتحقق.
- نقص التفصيل والتوضيح في الإجابات:
  - ✓ قيام بعض الشركات بالإجابة بنعم أو لا فقط، دون تقديم شرح أو توضيح مدى فاعلية السياسة أو الممارسة على أرض الواقع.
  - ✓ تكرار نفس الإجابة في جميع الأسئلة، أو تقديم إجابات لا علاقة لها بالسؤال المطروح.
  - ✓ استخدام روابط إلكترونية عامة دون توضيح محتواها أو ما تشير إليه، وغالبًا ما تكون غير مرتبطة بالسؤال المطروح، وأحيانًا لا تعمل عند محاولة الوصول إليها.
  - ✓ استخدام عبارات عامة وشائعة مثل: "جاري العمل على ذلك"، "تسعى الشركة في ذلك"، "ستقوم الشركة بذلك مستقبلًا"، دون تقديم تفاصيل فعلية أو خطوات ملموسة.
  - ✓ وضع نقطة أو أي محتوى شكلي في خانة الإجابة لمجرد ملء الخانة، دون الاهتمام بجودة الإفصاح أو تقديم معلومات حقيقية.

للتواصل والاستفسارات

يرجى التكرم بالتواصل من خلال البريد الإلكتروني التالي:

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للتنمية المستدامة: sustainable.development@fra.gov.eg

آية علي – المشرف علي الإدارة العامة للتنمية المستدامة
aya.aly@fra.gov.eg

أعضاء فريق الإدارة العامة للتنمية المستدامة :

أحمد حمدي – ahmed.hamdy@fra.gov.eg
أحمد عبدالفتاح – ahmed.abdelfattah@fra.gov.eg
يحيى الخطيب – Yahia.mohamed@fra.gov.eg